

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالات كل من اصحاب المعالي الوزراء الميمنة اسمائهم
تالياً لعزمهم على ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية اعتباراً من تاريخ ١٤/١٠/١٩٦٢ .

معالي السيد عز الدين المفتي
معالي السيد عبد الوهاب الحياي
معالي الدكتور قاسم الرملاوي
معالي السيد حسنا خلف
وزير المالية
وزير الاقتصاد الوطني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير
وزير العدلية

نمرة السيد السيد محمد بن الملكة للفردونية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور
وبناء على تنسيب رئيس الوزراء
أمر بما يلي :-

- ١ - يعين معالي السيد محمد اسماعيل
 - ٢ - يعين معالي الدكتور صبحي امين عمرو
 - ٣ - يعين معالي الدكتور خليل السالم
- وزيراً للاشغال العامة والمالية .
وزيراً للصحة والانشاء والتعمير .
وزيراً للشؤون الاجتماعية والاقتصاد الوطني
ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

وصفي التل

صدر عن قصرنا بسان الزاهر في ١٥ جادى الاولى سنة ١٣٨٢ هجرية
الموافق ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٦٢ ميلادية

نمرة السيد السيد محمد بن الملكة للفردونية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور
أمر بما يلي :-

- ١ - يعين دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع و وزيراً للزراعة .
- وبناء على تنسيب رئيس الوزراء .
- ٢ - يعين معالي السيد داود ابو غزاله وزير المواصلات و وزيراً للعدلية .

وصفي التل

صدر عن قصرنا بسان الزاهر في ١٦ جادى الاولى سنة ١٣٨٢ هجرية
الموافق ١٤ تشرين الاول سنة ١٩٦٢ ميلادية

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٧ جادى الاولى سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١٦ تشرين الاول ١٩٦٢ م . العدد ١٦٤٥

الفرس

صفحة

١٢١٣	أمر سام
١٢١٤	قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢
١٢١٦	قانون رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢
١٢١٧	قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٢
١٢٢٠	قانون تسوية ديون المزارعين الموقت
١٢٢١	نظام المساعدات الاجتماعية المعدل
١٢٢٢	نظام الموظفين المدنيين المعدل
١٢٢٤	نظام انشاءات الابنية لبلدية طوباس
١٢٢٥	نظام رسوم المحاكم الشرعية المعدل
١٢٢٦	نظام مديرية التوجيه والانباء
١٢٢٨	النظام المعدل لنظام بلدية بيت لحم
١٢٢٩	نظام دائرة التعمير المعدل
١٢٣١	نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٢
١٢٣٣	نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٢
١٢٣٥	نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٢



مطبعة القوات المسلحة

هذا من الأهل

نموذج الميزانية العامة للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١٣) من المادة (٥) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥
نأمر بما هو آت :

أمر سام

صادر بمقتضى الفقرة (١٣) من المادة (٥) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

١ - اعتباراً من تاريخ ١٩٦٢/١٠/١ وحتى نهاية شهر تموز سنة ١٩٦٣ لا تباع أية أرض زراعية من نوع الميري تنفيذاً للديون المؤمن عليها أو أية أرض يطلب بيعها نتيجة لاجراءات قضائية ولو لم يكن مؤمناً عليها ، وان تكون فائدة مثل هذه الديون المؤجلة بمعدل لا يتجاوز (٤٪) في السنة وان لا تدخل مدة التأجيل في حساب التقادم ؛ على ان لا يؤثر هذا الامر في حق الدائن في حجز اموال المدين المنقولة وغير المنقولة التي هي من نوع الملك الجائر حجزها قانونياً .

٢ - يستثنى من هذا الامر قروض بنك الانشاء الاردني ومؤسسة الاقراض الزراعي ومجلس الاعمار وصناديق الايتام

١٩٦٢/٩/٢٦

أخبرين بطلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة وصفي التل	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	وزير المواصلات داود ابو غزالة
وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة محمد اسماعيل	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب الخالدي	وزير الداخلية ووزير المدلية بالوكالة كمال الدجاني
وزير الصحة صبيح امين عمرو	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السالم	وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الرماوي

نموذج الميزانية العامة للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٤
نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢

قانون تنظيم الميزانية العامة المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تنظيم الميزانية العامة لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢ - في هذا القانون :

- أ - تشمل عبارة (الميزانية العامة) المنهاج المفصل لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية من الناحية المالية وتعني الإيرادات والفقات المقطرة لسنة مالية معينة .
ب - وتعني كلمة (دائرة) اية وزارة او دائرة او ديوان او مكتب او مجلس او مؤسسة او سلطة تدخل مخصصاتها في قانون الميزانية العامة .
ج - وتعني عبارة (النتائج المتوقعة) الخدمات والمنافع التي تتأتى للشعب خلال سنة مالية بواسطة الدوائر الحكومية .

المادة ٣ - أ - تؤسس دائرة خاصة تسمى (دائرة تنظيم الميزانية العامة) ترتبط بوزير المالية وتزود بعدد كاف من الموظفين .

ب - يرأس الدائرة موظف يسمى مدير الميزانية العامة ويكون برتبة وكيل وزارة ويعين وفق القواعد القانونية المرعية في تعيين وكلاء الوزارات .

ج - يكون مدير الميزانية مسؤولاً مباشرة امام وزير المالية عن كافة الاعمال المتعلقة بدائرة تنظيم الميزانية العامة .

المادة ٤ - يؤلف مجلس استشاري من وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني ورئيس ديوان المحاسبة ونائب رئيس مجلس الاعمار يدي رأيه بالامور المتعلقة بالسياسة العامة للميزانية .

المادة ٥ - تتمتع دائرة تنظيم الميزانية العامة بالصلاحيات وتقوم بالاعمال التالية : -

- أ - اعداد الميزانية العامة السنوية للمملكة الاردنية الهاشمية .
ب - اقتراح رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة التي يرسمها مجلس الوزراء .
ج - تقديم طلبات التخصيصات المالية التي تتقدم بها كافة دوائر الحكومة بالتخفيض او الزيادة او الجمع او المقابلة او المراجعة .
د - منح جميع كافة البرامج والاعمال والمشاريع التي تطلب لها مخصصات بغية التأكد من جدواها وعلاقتها بعضها ببعض .
هـ - التأكد من حذف الازدواجيات غير الضرورية في البرامج والتمويل ؛
و - التثبت من مطابقة طلبات التخصيصات للسياسة الاقتصادية والمالية والقرارات الاخرى التي يتخذها مجلس الوزراء .

هكذا من الأهل

ز - طلب المعلومات اللازمة من كافة دوائر الحكومة فيما يتعلق بكافة البرامج والاعمال والمشاريع وتمويلها.

ح - الاطلاع على كافة الوثائق والمحابر والقيود المالية لاية دائرة من دوائر الحكومة .

ط - تدقيق وتحليل الاعمال الادارية والبرامج لكافة دوائر الحكومة واعداد ما يلزم لتطويرها وتحسينها بالتعاون مع ديوان الموظفين .

ي - اعداد بيان مفصل بالعمليات الضرورية لاقرار الميزانية على ان يحدد لكل من هذه العمليات وقت معين تم فيه بحيث تنجز الموافقة النهائية على الميزانية العامة قبل اليوم الاول من شهر نيسان من كل سنة.

المادة ٦ - يكون وكيل الوزارة او مدير الدائرة او من ينوب عن أي منها حلقة الاتصال بين دائرة تنظيم الميزانية العامة ووزارته او دائرته في كافة الشؤون المتعلقة بالميزانية .

المادة ٧ - يجب ان يتضمن مشروع قانون الميزانية العامة الامور التالية : -

أ - كشفاً يحتوي على تقديرات الايرادات والتفقات لسنة الميزانية المقبلة ووصفاً موجزاً يشرح برامج الحكومة المقترحة المختلفة لاثباته في خطبة الميزانية .

ب - جدولاً عاماً يوضح بايجاز الايرادات والتفقات الفعلية للسنة المالية المنتهية التي تسبق السنة الحالية وتقديرات الايرادات والتفقات للسنة المالية الحالية .

ج - جدولاً يتضمن الايرادات المقدرة للسنة المالية المقبلة حسب مصدر الايراد بمقتضى القوانين المعمول بها وقت تقديم الميزانية .

د - جدولاً يوضح بايجاز الوضع المالي للخزانة العامة .

هـ - جدولاً يوضح ما للحكومة وما عليها من ديون قصيرة او طويلة الأجل داخلية او خارجية وانحطط المقترحة لتسديدها

و - وصفاً موجزاً لبرامج الحكومة واهداف هذه البرامج والنتائج المتوقعة والمخصصات التي رصدت لدوائر الحكومة على شكل نصوص كما نص على ذلك الدستور .

المادة ٨ - مجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٩ - مجلس الوزراء والوزراء كل في حدود اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٢/٩/٢٤

أخمين جلال

وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المواصلات	وقاضي القضاة	وزير الخارجية بالوكالة
داود ابو غزاله	ابراهيم القحطان	وصفي التل
وزير الداخلية	وزير	وزير الاشغال العامة
وزير العدلية بالوكالة	الاقتصاد الوطني	وزير المالية بالوكالة
كمال الدجاني	عبد الوهاب الخياي	محمد اسماعيل
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير
والانشاء والتعمير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الصحى
قاسم الرماوي	عبد السلام	صبيحي امين عمرو

محمد السيد الفيلسوف من الملكة للفنون والهندسة المعمارية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٣ .

لصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون موقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢

قانون معدل لقانون مراقبة اشربة السينما لسنة ١٩٥١

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون مراقبة اشربة السينما المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحذف عبارة (وزير الداخلية) ايها وردت في القانون الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (رئيس الوزراء - المدير العام للتوجيه والاتباء) .

١٩٦٢/١٠/٤

أخمين جلال

وزير الداخلية	وزير العدلية بالوكالة	رئيس الوزراء
كمال الدجاني	كمال الدجاني	وصفي التل

هذه من الأهل

نموذج الصيغة القانونية للحكومة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٢
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده -

قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٢

قانون تسوية ديون المزارعين الموقت

- المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٦٢) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني التالية (ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك) .
(المحكمة) المحكمة المختصة بالنسبة لقضية موضوع الدعوى .
(الدعوى) اي اجراء حقوق امام اية محكمة قضائية .
(جمعية تعاونية) جمعية تعاونية مسجلة او تعتبر في حكم المسجلة بموجب قانون جمعيات التعاون .
(زراعته) استعمال الارض لاي غرض من الأغراض الزراعية بما في ذلك تربية المواشي والدواجن والنحل وزراعة الفواكه والخضار والحبوب والازهار والبلور والاشجار الحرجية وصناعة الالبان وما شابه ذلك .
(ديسن) جميع التزامات المدين نقدا او عينا مؤمنة او غير مؤمنة سواء كانت مستحقة في الحاضر او المستقبل وكذلك جميع التزامات المدين الناتجة عن أية عملية تعتبر بنظر المحكمة قرصا . ولا تشمل كلمة (دين) ما يلي :
أ - اية حصة من الناتج الزراعي يجب تأديتها عن ارض تزرع شراكة .
ب - اي مبلغ يطلب بوصفه ضريبة او رهن او غرامة بموجب قانون جباية الاموال الاميرية .
ج - اي مبلغ لم يسدد بسبب مرور الزمن بموجب نص اي قانون نافذ المفعول .
د - اي قرض او دين حكومي او شبه حكومي كديون وقروض مؤسسة الاقراض الزراعي او اي مؤسسة من المؤسسات للتدعيم بها وديون مجلس الاعمار ووكالة غوث اللاجئين ووكالة الولايات المتحدة للامانة الدولي وصناديق الائتام .
هـ - اي قرض اصلته اية جمعية تعاونية .
(المدين) الشخص الذي يعتمد عادة في اسباب معيشته بصورة رئيسية على الزراعة او السليبي يستغل ارضا بنفسه او بمساعدة افراد عائلته او بواسطة عمال مستأجرين .
(عائلته) الزوج والزوجة والابناء والوالدين اذا كانوا يعتمدون كلياً أو جزئياً على دخل المدين . تشمل لفظة الذكر والمؤنث ايضاً .

- المادة ٣ - يتوجب على الدائنين والمدينين تسجيل ديونهم خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون في المحكمة المختصة التي يقيم ضمن صلاحيتها المدين وذلك لتحديد مقدار الدين الحقيقي بقرار من المحكمة بالاضافة الى الفائدة الواجب دفعها بالنسبة المعنية في المادة الرابعة من هذا القانون .
وفي حالة ما اذا اتفق الطرفان على مقدار الدين الاصيل يتوجب على المحكمة ان تعطيها شهادة بذلك تذكر فيها مقدار الدين وتعين الفائدة حينذاك بمعدل (٤٪) من تاريخ استحقاقه وتدفع هذه المبالغ حسبما هو مبين في احكام هذا القانون .
- المادة ٤ - اذا لم يكن الدين مقترنا بحكم قطعي عند نفاذ هذا القانون وكان هناك نزاع بين السدان والمدين حول وجود الدين او مقداره الحقيقي وما اذا كان مشمولاً بهذا القانون او اذا كانت هناك معاملة تتعلق بالدين غير عادلة او تتطوي على غبن وجب على المدين خلال اثني عشر شهراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ان يرفع دعوى بذلك لدى المحكمة لاثبات هذه الامور ، وللمحكمة بعد سماع اية بينة خطية او شفهية على ذلك ان تصدر حكماً تحدد فيه مقدار الدين الحقيقي مع فائدة نسبته (٤٪) من تاريخ الاستحقاق او ان تجري مصالحة بين الطرفين او ان تعدل او تغير اي بند او شرط وارد في المعاملة اذا اقتنعت بسان المعاملة غير عادلة او تتطوي على غبن ، ويكون حكمها قابلاً للطعن بالطرق العادية .
- المادة ٥ - لا تكون الدعاوى والطلبات القائمة بموجب هذا القانون خاضعة لاية رسوم غير انه اذا ظهر ان المدين غير محق بدعواه فيجوز للمحكمة ان تلزمه برسم بنسبة (١٪) من قيمة الدين موضوع النزاع .
- المادة ٦ - اذا كان ثمة دعوى بين الدائن والمدين لا تزال عند نفاذ هذا القانون قيد النظر في محكمة اول درجة او في محكمة التسوية او في محكمة الاستئناف فللمحكمة التي ترى الدعوى الحق في سماع اي دفع من المدين حول مقدار الدين الحقيقي او وجوده في المعاملة وعليها ان تفصل بهذا الدفع مع الفصل في اساس الدعوى على ان يكون حكمها بهذا الشأن تابعاً للطعن الذي يخضع له الحكم الصادر في الدعوى ذاتها . واذا كان الحكم مبرراً لدى محكمة التمييز وثبت لما ان الدين مشمول بهذا القانون تنقض الحكم وتعيد لمحكمة الاستئناف لتبت في الدفع المثارة بموجب هذا القانون .
- المادة ٧ - على المحكمة ان تعتبر الدعاوى والطلبات التي تقام لديها بمقتضى هذا القانون من الدعاوى والطلبات المستعجلة التي لا تخضع لتبادل اللوائح وان تفصل فيها مقدماً على غيرها من الدعاوى والطلبات بقدر الامكان . واذا رأى وزير الدعاية ان الدعوى التي يرفعها المدينون بمقتضى احكام هذا القانون بلغت لدى احدى المحاكم حداً لا تستطيع معه فصلها بالسرعة المطلوبة فله ان يتندب من قضاة المحاكم الاخرى من يكفي للمساعدة في رؤيتها والبت فيها .
- المادة ٨ - كل مدين يتخلف عن اقامة الدعوى خلال المدة المتصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون لا يسمع منه بعد ذلك اي ادعاء بشأن الدين او مقداره او وجوده في المعاملة .
- المادة ٩ - أ - على كل مدين بعد صدور قرار من المحكمة بشأن دينه ان يسدده للدائن على عشرة اقساط سنوية متساوية اذا كان الدين الواجب دفعه لا يزيد على خمسمائة دينار ، وعلى خمسة عشر قسطاً اذا كان لا يزيد على ثمانمائة دينار ، وعلى عشرين قسطاً اذا كان يزيد على ثمانمائة ديناراً .
ب - يحل كل قسط من الديون المستحقة عند نفاذ هذا القانون او التي تستحق قبل نهاية الشهر السابع من سنة ١٩٦٣ في اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل عام اعتباراً من ١٠/١/١٩٦٣ . اما الديون التي تستحق بعد ١٩٦٣/٧/٣١ فيحل كل قسط في اليوم الاول من الشهر العاشر من السنة التي تلي سنة استحقاق الدين وتحل الاقساط الباقية في اول شهر تشرين الاول من كل عام يلي ذلك .

هكذا من المأهول

ج - وفي حالة ما اذا كان هنالك دعوى اقيمت بموجب المادة الرابعة من هذا القانون فيستحق القسط الاول من الدين على المدين في اول تشرين الاول الذي يلي تاريخ صدور الحكم .
د - يجوز للدائن بيع ما زادت قيمته من اراضي المدين على الثلاث آلاف دينار بالمسزاد العاني وفقاً للقوانين المرعية واذا لم تف قيمة الارض الزائدة كامل الدين فيقسط رصيد الدين وفقاً لاحكام هذه المادة وتجري عليه احكام هذا القانون .

المادة ١٠ - اذا لم يستطع المدين لاي سبب من الاسباب الاتصال بالدائن لدفع ما استحق عليه من الدين والحصول منه على ايصال خطي بذلك فعليه ان يودع المبلغ لدى احد محاسبي المالية خلال عشرة ايام من تاريخ الاستحقاق ليقيد امانة باسم الدائن والا فيعتبر المدين متخلفاً عن الدفع وتجري بحقه الاحكام الخاصة بالمدين المتخلف .

المادة ١١ - اذا تخلف المدين عن دفع اي قسط في الميعاد المعين يعتبر جميع الدين مستحقاً ويكون للدائن الحق في اتخاذ جميع الطرق القانونية لتحصيله .

المادة ١٢ - خلافاً لاحكام المادة السابقة اذا تبين للمحكمة ان المدين غير قادر على تسديد دينه او القسط المستحق منه تصدر المحكمة حكماً بتخفيض القسط المستحق او تأجيل استحقاقه حسبما يتبين لها نتيجة التقصي عن حقيقة حالته ووضايعه المالية ، شريطة ان يقدم المدين طلباً بذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ استحقاق القسط .

المادة ١٣ - اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ولغاية اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٦٣ لا يجوز لاي دائن ان يتخذ اية اجراءات تنفيذية لتحصيل دينه من المدين .

المادة ١٤ - يلغى هذا القانون جميع ما يتعارض مع احكامه من القوانين والانظمة الاخرى .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٢/١٠/٨

الحسين طلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المقي	داود ابو غزالة	وقاضي القضاة	وزير الخارجية بالوكالة
		ابراهيم قطان	وصفي التل

وزير الداخلية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة
دوزير المدلية بالوكالة		محمد اسماعيل
كسار الدجاني		

وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة
قاسم الريماوي	خليل السالم	صبيحي امين عمرو

نعم الحسين طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٢

نظام المساعدات الاجتماعية المعدل

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المساعدات الاجتماعية المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع نظام المساعدات الاجتماعية رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية اليها بعد كلمة (لديه) مباشرة : - ويجوز للوزير ان يقرر تقديم مساعدات مالية لهذه الهيئات للمساهمة في تنفيذ مشاريعها الانشائية .

١٩٦٢/٩/٢٤

الحسين طلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المقي	داود ابو غزالة	وقاضي القضاة	وزير الخارجية بالوكالة
		ابراهيم القطان	وصفي التل

وزير الداخلية ووزير المدلية بالوكالة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة
كمال الدجاني	عبد الوهاب المجالي	محمد اسماعيل

وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة
قاسم الريماوي	خليل السالم	صبيحي امين عمرو

هكذا من المأهول

نموذج السيرة الذاتية للمدني

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٤

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٢

نظام الموظفين المدنيين المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الموظفين المدنيين المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ١٠٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
يجوز اعطاء الموظف اجازة دراسية خاصة دون راتب لمدة لا تزيد عن ستة اشهر قابلة للتجديد لمدة لا تزيد عن ستة اشهر اخرى بغية التخصص او الاستزادة من الثقافة وذلك بقرار من رئيس الوزراء بناء على تشييب الوزير المختص اذا كان الموظف من الصنف الاول وبقرار من الوزير المختص اذا كان الموظف من الصنف الثاني .

١٩٦٢/٩/٢٥

الحسين بن طلال

وزير المواصلات داود ابو غزالة	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة وصفي التل
وزير الداخلية ووزير العدلية بالوكالة كمال الدجاني	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب الحايي	وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة محمد اسماعيل
وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الراعي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة صبيح امين عمرو

نموذج السيرة الذاتية للمدني

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٤ ،

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٢

نظام انشاءات الابنية لبلدية طوباس

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام انشاءات الابنية لبلدية طوباس لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (المجلس) مجلس بلدية طوباس او لجنة البلدية التي تحل محله
تعني كلمة (بناء) كل بناء من الحجر او الاسمنت او الخشب او الزينكو او اية مادة اخرى وتشمل اي قسم من البناء او الملحق به .

المادة ٣ - على كل شخص يرغب في انشاء بناء جديد او اصلاح او تعمير او ترميم بناء قديم او حفر بئر او اقامة سور او عمل حفرة امتصاصية ، ضمن منطقة بلدية طوباس ان يتقدم بطلب الى المجلس لمنحه رخصة بذلك ، وعليه ان يرفق بالطلب تصميماً يبين فيه نوع الانشاء الذي ينوي القيام به .

المادة ٤ - أ - على طالب الرخصة لدى تقديمه الطلب ان يدفع للبلدية تأميناً بنسبة (٢٠ ٪) من قيمة الرسم ، على ان لا تقل هذه النسبة عن ٢٥٠ فلساً ، فاذا عدل الطالب عن القيام بالانشاء المطلوب ، او تخلف عن اخذ الرخصة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه اشعاراً كتابياً من البلدية بالموافقة على طلبه ، يجوز للمجلس ان يقيد التأمين ايراداً للبلدية .

ب - يعاد التأمين لدافعه بعد صدور الرخصة ، وورود شهادة من قسم الهندسة في البلدية تشير بتطبيق شروطها .

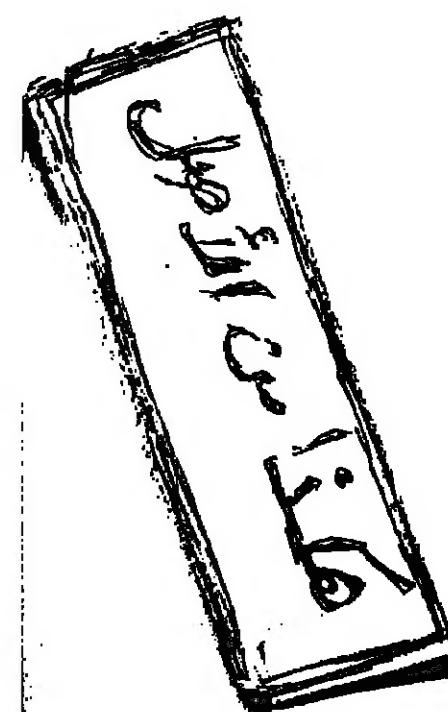
المادة ٥ - لا يجوز الشروع في عملية الانشاء قبل الحصول على الرخصة ، التي يقتضي ان يسير العمل وفق الشروط المبينة فيها والتصميمات المرفقة بها .

المادة ٦ - أ - يستوفي المجلس عن الرخصة الرسوم المبينة ادناه :-

أ - ٢٥٠ فلساً رسم تسجيل رخصة البناء .

ب - ١٠ فلوس عن كل متر مكعب من الحجم العام لائنية المؤسسات الخيرية والتعليمية .

ج - ٢٠ فلساً عن كل متر مكعب من الحجم العام للابنية التجارية والصناعية .



- د - ١٠ فلس عن كل متر مكعب من الحجم العام لآبنية السكن والكراجات الخصوصية .
 ه - ٣٠٠ فلس لكل متر طول للشرفات (البلكونات الداخلية) .
 و - ٥٠٠ فلس لكل متر طول للشرفات البارزة على الشوارع والطرق .
 ز - ١٠ فلس لكل متر مربع لآبنية الاسوار والسيجات .
 ح - ٥٠٠ فلس لاحداث تغييرات داخلية في بناء قديم .
 ط - ٥٠٠ فلس لحفر بئر الماء او الحفرة الانتصافية .
 ي - ٥٠٠ فلس لانشاء وتوسيع نوافذ وابواب في بناء قديم .
 ك - ٥٠٠ فلس لاي انشاء آخر لم يذكر سابقاً .
 ٢ - يعتبر الحد الادنى لرسم الرخصة (٥٠٠) فلس .
 ٣ - اذا انتهت مدة الرخصة قبل اتمام الانشاء المطلوب فيدفع الطالب لتجديدها رسماً يساوي نصف الرسم الاول بشرط ان لا يزيد عن خمسة دنانير .
 المادة ٧ - يجب دفع الرسوم المقررة الى المجلس قبل صدور الرخصة التي يسري مفعولها لمدة سنة من تاريخ صدورها فاذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تعتبر الرخصة لاغية ولا يجوز العمل بها الا بعد تجديدها .
 المادة ٨ - كل من يقوم بأي عمل يخالف لنصوص هذا النظام يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
 المادة ٩ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٦٢/٩/٢٤

أحمد بن طلال

وزير المواصلات داود ابو غزالة	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة وصفي التل
وزير الداخلية ووزير البلدية بالوكالة كمال الدجاني	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب الخياط	وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة محمد اسماعيل
وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الرماوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السالم	وزير الصحة صبيح امين عمرو

نموذج السجل للملكية الملكية للدولة الأردنية

بمقتضى المادة (١٣) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (٤١) لسنة ١٩٥١
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٢

نظام رسوم المحاكم الشرعية المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام رسوم المحاكم الشرعية رقم (٢) لسنة ١٩٥١) الذي يسمى فيما بعد النظام الاصلي ويقرأ معه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 المادة ٢ - تلغى المادة (٣١) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :
 المادة ٣١ - يستوفى عن المال الذي هو موضوع الحجج رسماً بنسبة (١٪) من قيمة المال على ان لا يقل عن دينارين ولا يزيد عن عشرين ديناراً ، ويستثنى من ذلك حجج الاذن للولاء والاوصياء والمولين التي لا يجوز ان يتجاوز الحد الاعلى للرسم التسبي فيها خمسة دنانير .

١٩٦٢/٩/٢٦

أحمد بن طلال

وزير المواصلات داود ابو غزالة	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة وصفي التل
وزير الداخلية ووزير البلدية بالوكالة كمال الدجاني	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب الخياط	وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة محمد اسماعيل
وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الرماوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السالم	وزير الصحة صبيح امين عمرو

هذه من الأهل

قمة السيد الملك مسر الملكة للفردانية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٦٢

نظام مديرية التوجيه والانباء

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مديرية التوجيه والانباء لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تؤسس في المملكة دائرة تسمى (مديرية التوجيه والانباء) تكون لها صلاحيات الاشراف على الاذاعة ودائرة المطبوعات .

المادة ٣ - تكون شؤون هذه الدائرة تحت اشراف رئيس الوزراء

المادة ٤ - يعين لهذه الدائرة مدير يعينه مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ، ويحدد مجلس الوزراء درجته وراتبه .

المادة ٥ - يعين لهذه الدائرة موظفون بالعدد الذي تقتضيه الحاجة ويطبقت عليهم - من حيث تعيينهم وترقيتهم وعزلهم وتأديبهم - نظام الموظفين للمدنيين .

١٩٦٢/١٠/١

أخبر بطلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المفتي	داوود ابو غزاله	وقاضي القضاة ابراهيم القطان	وزير الخارجية بالوكالة وصفي التل
وزير الداخلية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	محمد اساعيل
وزير العدل والوكالة كمال الدجاني	عبد الوهاب الحياي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة
وزير الزراعة والانشاء والتعمير	خليل السالم	صنعي امين عمرو	

قمة السيد الملك مسر الملكة للفردانية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٢

النظام المعدل لنظام بلدية بيت لحم

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام بلدية بيت لحم لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٥٦ - الذي يسمى فيما بعد بالنظام الاصيلي - كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة ٨٨ من النظام الاصيلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٨٨ - لا يجوز لاي شخص ان يذبح حيواناً ضمن منطقة بلدية بيت لحم الا في المسلخ البلدي ولا يجوز له كذلك نقل الحيوانات المدبوحة من المسلخ الى محل بيع اللحوم الا بواسطة السيارة المخصصة من المجلس لهذه الغاية .

المادة ٣ - تلغى المادة ٨٩ من النظام الاصيلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٨٩ - أ - يستوفي المجلس عن الحيوانات التي تلذج في مسلخ البلدية الرسوم التالية :

- ١ - ١٠٠ فلس عن كل رأس من الضان او الماعز صغيراً كان ام كبيراً
- ٢ - ٣٠٠ فلس عن كل رأس كبير من البقر
- ٣ - ١٥٠ فلساً عن كل رأس صغير من البقر
- ٤ - ٣٥٠ فلساً عن كل رأس كبير من الخنزير
- ٥ - ٢٥٠ فلساً عن كل رأس صغير من الخنزير
- ٦ - ٥٠٠ فلس عن كل رأس صغير او كبير من الجمل

ب - يستوفي المجلس مبلغ ٢٥٠ فلساً رسماً عن كل رأس من الحيوانات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة لدى اتلافه في مسلخ البلدية لعدم صلاحيته للتذبح :

هذه من الأهل

ج- يستوفي المجلس عن نقل الحيوانات المدبوحة في المسلخ الى محلات بيع اللحوم بواسطة السيارة المخصصة لذلك الرسوم التالية :

- ١ - ٣٠ فلساً اجرة نقل كل رأس من الضأن او الماعز بما في ذلك السقط .
- ٢ - ١٠٠ فلس اجرة نقل العجل الذي يقل عمره عن السنة بما في ذلك السقط .
- ٣ - ١٥٠ فلساً اجرة نقل كل رأس من البقر بما في ذلك السقط .
- ٤ - ٣٠٠ فلس اجرة نقل الحمل بما في ذلك السقط .

١٩٦٢/١٠/١

أحمد بن طلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المفتي	داود ابو غزالة	ابراهيم القطان	ووزير الخارجية بالوكالة
			وصلي التل

وزير الداخلية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة
وزير العدلية بالوكالة	عبد الوهاب الجبالي	محمد اسماعيل
كمال الدجاني		

وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة	وزير الصحة
والانشاء العامة	لشؤون رئاسة الوزراء	صهي امين عمرو
.....	خليل السالم	

محمد الحسين بن طلال

بمقتضى المادتين (١١٤ و ١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٣
نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٢

نظام دائرة التموين المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام دائرة التموين المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام (رقم ٣٥) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -
٦ - تناط بوزير الاقتصاد الوطني الصلاحيات التي كان يمارسها وزير المالية بمقتضى نظام اللوازم رقم (١) لسنة ١٩٥١ ونظام مقاولات الاشغال العامة رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ ونظام اللوازم للقوات الاردنية المسلحة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ وما طرأ عليها من تعديلات .

١٩٦٢/١٠/٤

أحمد بن طلال

وزير	وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية	المواصلات	وقاضي القضاة	ووزير الخارجية بالوكالة
عز الدين المفتي	داود ابو غزالة	ابراهيم القطان	وصلي التل

وزير الداخلية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة
وزير العدلية بالوكالة	عبد الوهاب الجبالي	محمد اسماعيل
كمال الدجاني		

وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة	وزير الصحة
والانشاء والتعمير	لشؤون رئاسة الوزراء	صهي امين عمرو
قاسم الرعاوي	خليل السالم	

هذه من الأهل

نموذج لائحة من الملكة للعربية

بمقتضى المادة (٢٢٨) من قانون الشركات الموقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٦٢ .
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٢ نظام الشركات

صادر بالاستناد للمادة (٢٢٨) من قانون الشركات الموقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الشركات لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - لمراقب الشركات الحق في تنظيم واصدار جميع النماذج اللازمة لتنفيذ احكام قانون الشركات وبشكل خاص نماذج طلبات تسجيل الشركات العادية العامة منها والمحدودة والشركات العادية الاجنبية ونماذج بيان التغيرات الطارئة على مثل هذه الشركات بعد تسجيلها لدى المراقب وكذلك نماذج شهادات تسجيلها وتسجيل التغيرات الحاصلة بها وشهادات تسجيل الشركات المساهمة العمومية منها والخصومية ؛ ويجوز للمراقب بعد موافقة الوزير اجراء التغيرات اللازمة في هذه النماذج كلما وجد ذلك ضرورياً .
- المادة ٣ - يوضع على نموذج طلب تسجيل الشركة العادية وكذلك على طلب تسجيل التغيرات الطارئة عليها بعد تسجيلها طابع واردات بقيمة ثلاثين فلساً .
- المادة ٤ - يقدم كل من عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الداخلي الى مراقب الشركات على لسختين ويوضع على كل من هذه النسخ طابع واردات بقيمة (٥٠٠) فلس .
- المادة ٥ - يستوفي مراقب الشركات الرسوم التالية عن تسجيل الشركات العادية والامور الاخرى المتعلقة بها والمبينة ادناه :-
- ١ - اربعة دنانير اردنية عن تسجيل الشركة العادية .
 - ٢ - اذا كانت الشركة العادية محدودة يستوفي نفس المبلغ المذكور في الفقرة (١) اعلاه بالاضافة الى مبلغ دينار واحد عن كل (٥٠٠) دينار - او اي جزء منها - من رأس مال الشركة .
 - ٣ - ديناران عن تقديم بيان بالتغيرات الطارئة على الشركة العادية بعد تسجيلها عامة كانت او محدودة .
 - ٤ - ٥٠٠ فلس عن تقديم طلب بفسخ الشركة العادية .
 - ٥ - ٢٥٠ فلساً عن اصدار شهادة تسجيل الشركة العادية او تسجيل التغيرات التي حصلت بها .
 - ٦ - ١٥٠ فلساً مقابل الاطلاع على سجل الشركات العادية .
 - ٧ - ١٠٠ فلس عن اصدار اي نسخة مصدقة من اي بيان مسجل يتعلق بالشركات العادية .

المادة ٦ - يستوفي مراقب الشركات الرسوم التالية :-

- ١ - عن تسجيل الشركات المساهمة العمومية منها والخصومية واحد في الالف من رأسمال الشركة او عن أية زيادة في رأس المال المسجل .
- ٢ - دينار عن تسجيل اي بيان يقتضي القانون تسجيله خلاف عقد التأسيس والنظام الداخلي بما في ذلك قرار تصفية الشركة المساهمة .
- ٣ - دينار عن اصدار شهادة تسجيل شركة مساهمة او شهادة تسجيل التغيرات الطارئة على الشركة بعد تسجيلها .
- ٤ - ٥٠٠ فلس مقابل الاطلاع على سجل شركات المساهمة .
- ٥ - تلصق طوابع واردات بقيمة (١٥٠) فلساً على اي قرار من القرارات المختلفة التي تصدرها الشركة المساهمة وتقدمها الى المراقب بمقتضى احكام قانون الشركات .

١٩٦٢ / ١٠ / ٦

أحمد بن طلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة وصلي التل
عز الدين المقي	داود ابو غزالة	ابراهيم القطان	
وزير الداخلية ووزير العدلية بالوكالة كمال الدجاني	وزير الاقتصاد الوطني عبد الوهاب المجالي	وزير الاشغال العامة محمد امين	
وزير الزراعة والإنشاء والتعمير قاسم الرماوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة صبيحي امين عمرو	

هذه من الأهل

نموذج السيرة الذاتية للملكة للبلديات

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

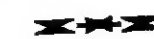
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٢

نظام الارصفة في بلدية صويلح

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الارصفة في بلدية صويلح لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ابقاء للأغاية المقصودة من هذا النظام :-

أ - يعتبر (الرصيف) شاملا تلك المساحة من الشارع الواقعة بين الحبل الخارجي للشارع وحد القسم المخصص لسير السيارات او العربات او اي جزء مخصص من قبل البلدية كرصيف تكون مساحته متناسبة مع المساحة العامة للشارع الذي يكون الرصيف جزءا منه .

ب - تشمل لفظة (الشارع) كل طريق او ميدان او ممر او درب نافذ او غير نافذ مباح للجمهور استعماله والمرور فيه ، وكل طريق او ممر مستعمل او مقصود من استعماله الوصول منه الى منزلين أو أكثر سواء كان للجمهور حق المرور فيه ام لم يكن .

المادة ٣ - اذا وجد رصيف او قسم منه - يؤلف قسما من شارع - غير مسور او غير مرصوف او محفورة اقنية او جدار له ، بصورة لا يرضى عنها المجلس البلدي ، فيجوز للمجلس المذكور ان يبلغ الملاكين في ذلك الشارع وجوب رصفه وانشاء الاقنية والجاري لمياه المطر والرش والتنظيفات خلال مدة تعين باشعار يحمره رئيس البلدية او من ينوب عنه ، وينشره في صحيفتين محليتين ذاتي الايتشار .

المادة ٤ - اذا لم يشرع في العمل خلال المدة المينة في الاشعار او اذا شرع فيه ثم توقف لمدة تزيد على الاسبوعين ، او ان العمل كان غير مرضي ومخالفاً للشروط والمواصفات الفنية الموضوعة من قبل الجهات الفنية المختصة للمجلس البلدي ان يقوم بالعمل على نفقة الملاكين بالطريقة التي يراها مناسبة ويحصل النفقات بنسبة طول واجهة ملك كل منهم الملائمة للشارع وذلك بالطريقة التي تحصل بها البلدية الضرائب والرسوم .
ويؤلمجلس ايضا اعفاء الفقراء من الملاكين من النفقات او جزء منها بعد اخذ موافقة وزير الداخلية .

المادة ٥ - أ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء رصيف او قسم من رصيف متاخم للملك ان يقدم طلبا الى رئيس البلدية لمنحه رخصة بذلك وتتضمن هذه الرخصة الشروط الواجب توافرها في ذلك الرصيف والمواد الواجب استعمالها في انشائه .

ب - اذا خالف طالب الرخصة التعليمات الواردة في الفقرة السابقة او قام بالعمل دون ترخيص يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

١٩٦٢/١٠/٦

مختبر طلال

وزير المالية
عز الدين المفتي
وزير المواصلات
داود ابو عزالة
وزير التربية والتعليم
وقاضي القضاة
ابراهيم قطان
رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير الخارجية بالوكالة
وصلي التل

وزير الداخلية
وزير العدل بالوكالة
كمال الدجاني
وزير الاقتصاد الوطني
عبد الوهاب المجاني
وزير الاشغال العامة
محمد اسماعيل

وزير الزراعة
والانشاء والتعمير
قاسم الريماوي
وزير الشؤون الاجتماعية
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
خليل السالم
وزير الصحة
صبيحي امين عمرو

هذا من المأهل

أمر دفاع رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

المادة ١ - بالاستناد الى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ، أمر بمنع تصدير غراس الزيتون المطعمة والبرية والارومات وبذور اللوز المر وبذور السماق وبذور واشتال الخروب الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٢ - يعمل بهذا الامر من تاريخ ١٩٦٢/١٠/٦ وحتى اشعار آخر .

١٩٦٢/١٠/٤

رئيس الوزراء
وصفي التل

أمر دفاع رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

بناء على ما اقتضته السلامة العامة ، ولما كانت البراكات من انخشب و (الزينكو) المبنية تالياً المقامة وسط الاحياء الآهلة بالسكان في مدينة اربد مما يهدد هذه السلامة لقابليتها للحريق .

فأني امهل مالكيها او مستأجريها المتصرفين فيها مدة (٢١) يوماً لاختلافها او نقلها الى مكان آخر يوافق عليه رئيس لجنة البلدية .

كما أمر بازالتها بمساعدة سلطات الامن اذا بقيت في مواقعها الحالية بعد انقضاء هذه المهلة .

اسم صاحب الملك	موقع الملك
محمد السعد ومفلح السعد واخوانهما واولادهما	شمالاً شارع الرمحاني شرقاً شارع البرموك جنوباً شارع المتنبي غرباً ارض السيد ياسين
الارض التابعة لدير الروم الارثوذكس	بيبرص شمالاً شارع ظهر التل غرباً شارع عمر القناخوري جنوباً شارع الرمحاني شرقاً ابنية ودكاكين الدير الواقعة في مدينة اربد والمؤجرة للفسير

بلدية اربد

١٩٦٢/١٠/٦

رئيس الوزراء
وصفي التل

أمر دفاع رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

١ - بناء على ما اقتضته السلامة العامة أمر بازالة الابنية البارزة على الشوارع العامة في منطقة بلدية اربد المبنية اوصافها تالياً وتحويل لجنة بلدية اربد القيام بذلك لقاء تعويض عادل يتفق عليه مع اصحاب الاملاك .

اسم المالك	الملك الصادر الامر بازالته	المساحة متر مربع	الموقع حوض قطعة
بلد الدين بيبرص	خزن من الاسمنت والظهر باطون مسح	٢٤ر٥	مستنى من التسوية
ياسين ظاهر بيبرص واخوانه ورثة محمد خير بيبرص	خشمه من الطين سقفها من القصيب خزن واجهته من الحجر القديم وجدرانها الثلاثة من الاسمنت وسقفها من الباطون المسلح	٩	مستنى من التسوية
داود القاروط واخوانه زكي وابراهيم واخوانه	خزنين واجهتهما الامامية من الحجر القديم جدرانها من الباطون المسلح والسقف من الباطون المسلح	١٠ر٥	مستنى من التسوية
بشير المارديني وسليم بيبرص بشير المارديني	غرفة من طين وحجر اسود دبش غرفة من طين وقصيب غرفتين من الطين والسقف قصيب واحد واجهتهما حجر دبش قديم	١٨ ٤٨	مستنى من التسوية
سليم بيبرص	غرفتين من باطون احدى واجهتهما من الحجر الدبش القديم	٢٠	مستنى من التسوية
سليم بيبرص	مطبخ من حجر دبش قديم	١٦	مستنى من التسوية
سليم بيبرص	غرفة من الباطون	١٨	مستنى من التسوية
سليم بيبرص	غرفة من الباطون	١٤	مستنى من التسوية

٢ - على مالكي هذه العقارات ومشغليها تحليتها خلال (٢١) يوماً من تاريخه .

٣ - تعيين لجنة مؤلفة من متصرف اللواء ومهندس اللواء ومأمور تسجيل الاراضى باريد مهمتها وضع تقرير قبل الملمد يبين فيه اوصاف العقار وكيانه وحجمه ومساحة ارضه ووضعها الحالي ليتخذ اساساً لتقدير قيمة تلك البيوت عند اختلاف لجنة البلدية مع المالكين على التعويض عند ازالة تلك البيوت موضع البحث على ان تقوم هذه اللجنة بالمهمة المناطة بها خلال مدة عشرة ايام من تاريخه .

١٩٦٢/١٠/٦

رئيس الوزراء
وصفي التل

هذه من الأهل